اختيارات ابن مالك المخالفة لمذهب البصريين وأثرها في توجيه الحكم النحوي :دراسة تحليلية في ضوء شرح شذور الذهب للجوجري

م .م. نور الهدى عباس علي
كلية الآداب–الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: الضرورة الشعرية ، السماع ، ابن مالك

الملخص:

تناول البحث جملةً من المسائل النحوية التي أوردها الجوجري في شرح شذور الذهب ونسبَها إلى ابن مالك ، يجمعُها أصلٌ واحدٌ يتمثلُ في تعارض السماع والقياس، وأثر ذلك في توجيه الحكم النحوي ، وقد بيَّن البحث أنَّ ابن مالك لم يكن مجرد ناقلاً للأقوال أو موازنًا بينَ المذاهبِ ، بل كان صاحب رؤية لغوية متماسكة يعلي فيها من شأن الاستعمال العربي الموثق ويجعله حجة قائمة بذاتها لا ينهض القياس وحده لردها ، ومما كشف البحث عنه أن ابن مالك كان يدرك الفرق بين ما هو خاص في الشعر وما هو ضرورة ، مستدركًا على البصريين ذلك ، إذ حدَّ الضرورة إنَّما تكون فيما لا مندوحةَ للشاعر عنه ، أي بما يضطره إلى العدول عن الأصل لضيق الوزن أو القافية عند تعذر البديل ، ومن ثم رأى أنّ كثيرًا مما حمله البصريون على الضرورة لا ينهضُ دليله ولا يصدق عليه حدّها.

هنا يكتب البحث او المقال باللغة العربية

المقدمة :

يعدُّ ابن مالك من الأعلام المجددينَ في مسيرة الدرس النحوي ،إذ نهضَ برؤيةٍ تعلي من شأنِ السماع وتوسعُ من دائرة الجواز وتحدُّ من التوسعِ في التقدير مادام المعنى مستقيمًا بغيره ، ومن هنا يمكن النظر إلى جهده لا بوصفه امتدادًا لما قبله فحسب بل بوصفه تحولًا في مسار النظر النحوي ،وربطه بطبيعةِ اللغة في واقعها الاستعمالي

بيدَ أنَّ جهود ابن مالك وآرائه النحوية لم تحظَ _في ما يظهر _ على النحو الذي يليقُ بقيمتها عند النحويينَ المتأخرينَ الذين جاؤوا بعده، إذ انصرفت عناية كثير من النحويينَ المتأخرينَ إلى نقل أقواله دون أن يفضي ذلك إلى توظيف منهجه فغلب على الدرس النحوي طابع المحافظة على ما أستقر من أحكام وتقعيد الموروث ولو أنّ النحويينَ المتأخرينَ الذين جاؤوا بعد ابن مالك قد أخذوا بمنهجه لكان من شأنه أن يعيد النظر في طائفة من القضايا النحوية التي استقرت أحكامها لدى المتقدمين وكان قد أفضى إلى مراجعة عدد غير قليل من الأحكام النحوية على نحو يجعلها أقرب إلى واقع اللغة وأبعد عن التكلف في التأويل والتكلف

ومن المواطن التي يتجلى فيها حضور ابن مالك على نحو لافت ما نجده في شرح الجوجري على كتاب شذور الذهب لابن هشام ، فإنّ المتأملَ في هذا الشرح يلحظ أن حضور ابن مالك فيه حضور متقدم ؛إذ كثر استدعاء أقواله والاستناد إليها حتى فاق ذلك _في عدد غير قليل من المواضع_ ما ناله ابن هشام صاحب المتن من الذكر والمناقشة ، بل إنّ المتأمل في شرحه يكاد يخرج بانطباع أنّ ابن مالك هو المحور الذي يدور حوله الشرح ،وأعزوا تفسير ذلك إلى أنّ ابن مالك كان في عصر الجوجري وما تلاه المرجع الأكثر شيوعًا وتداولًا في حلقات التعليم وكانت مدرسته هي الأوسع انتشارًا ، ويضاف إلى ذلك أنّ آراء ابن مالك تنطوي على ثراء خلافي يستدعي المناقشة إذ إنّه خالف جمهور البصريينَ في كثير من آرائه، وأبدى رأيًا مستقلًا فصار ذكره ضرورةً منهجيةً لا مجرد اختيار.

ومن هنا جاء البحث الموسوم ب" اختيارات ابن مالك المخالفة لمذهب البصريين وأثرها في توجيه الحكم النحوي :دراسة تحليلية في ضوء شرح شذور الذهب للجوجري " ليتناول جملة من المسائل النحوية التي دار فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد اعتمدتُ المنهج الوصفي التحليلي،إذ عرضت آراء نحويي البصرة والكوفة ، كما استقرأْتُ نصوص ابن مالك من مصنفاته ، ثم وازنتُ بين هذه الآراء وبين الآراء التي جاء بِها ابن مالك ، ومن تابعه من النحويينَ ، وقد انتصرتُ للسماع وبنيت عليه الترجيح مستأنسة بما أقره الدكتور مهدي المخزومي من النظر إلى اللغة بوصفها نظامًا حيًا يفسر في ضوء الاستعمال والسياق لا في ضوء العامل النحوي المجرد وقد رتبت المسائل التي درستها وفق سنن النحويينَ في تصنيف أبواب النحو على النحو الآتي :

1 القول في رافع الفعل المضارع :

اتفق جمهور النحويين على إن الفعل المضارع المتجرد من النواصب والجوازم مرفوعًا بيدَ إنَّهم اختلفوا اختلافًا بينًا في تحديد العامل الذي يرفعهُ وتشعبت آراؤهم في ذلك على أقوال أربعة ،فذهب البصريون إلى إن رافع الفعل المضارع إنّما هو مشابهته للإسم فإنّه بقيامهِ مقام الاسم وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله ، وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، هذا من جهة ومن جهة أُخرى أنّ الفعل المضارع أشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ماأشبهه .(1) وذهب الكوفيون، ومنهم الفراء إلى أنّه يرتفع لتعريهه من العوامل الناصبة والجازمة ، فاذا لم تدخله هذه النواصب ،أو الجوازم يكون رفعا فعلمنا أنّ بدخولهما دخل النصب أو الجزم وبسقوطها عنه دخله الرفع(2) ،وذهب الكسائي إلى أنّه ارتفع بحروف المضارعة ، ومعنى ذلك أنّ الحرف الزائد في أول الفعل المضارع هو الذي رفع الفعل (3)، ورجح ابن مالك في شرح التسهيل مذهب الكوفيين (4) وحكى الجوجري ذلك عنه بقوله : (ورجح ابن مالك _ رحمه الله مذهب الكوفيين)(5)، وهذه المذاهب على تباينها لا تخلو من مؤاخذات ، فأما تعليل البصريينَ فمأْخذه إنّ المشابهة وصف لا ينهضُ بنفسه للعمل إذ العوامل النحوية إنّما تبنى على مؤثرات لفظية أو معنوية لها أثر في التركيب لا على مجرد الشبه فإنّ في ذلك شيء من التكلف، وأما مذهب الكسائي فيضعفه إنّ حرف المضارعة ثابت في حالتي النصب والجزم ،فلو كان هو العامل في الرفع للزم اطراده في جميع الأحوال ، وأما الكوفيون فقد وجه إليهم أنّ التعليل بالتجرد تعليل بالعدم والعدم لا يصلحُ علة لأمر وجودي كالرفع(6) ،بيدَ أنّ ابن مالك أجاب عن هذا الاعتراض

أنّه لا يمتنع تعليل الأحكام الوضعية بالإعدام إذ إنّ الأصل في المضارع أن يكون مرفوعا ولا يفتقر في بقاء الأصل إلى علة موجبة وإنّما يحتاج إلى علة فيما يطرأ على الأصل من تغيير فإذا خلا الفعل من الناصب والجازم بقي على ما وضع عليه ابتداء ولا يطلب لثبوت ذلك عامل مستقل بل يكفي انتفاء ما رفعه عن أصله وهو الاتجاه الأقرب إلى روح اللغة وأقرب إلى الاقتصاد في التعليل إذ يبقي الرفع على أصالته من غير استدعاء علل متكلفة أو إسناد الإعراب إلى مالا أثر له في البنية التركيبية .(7)

2.**حذف نون يكن** :

ذهب جمهور النحويينَ إلى جواز حذف نون الفعل المضارع من كان، تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، على أن يتحقق لذلك جملة من الشروط، أبرزها أن يكون الفعل مجزومًا وألّا يليه حرف ساكن ، ألا يتصل أخره بضمير نصب، ومثال ما اجتمعت فيه الشروط ،قوله تعالى :((ولم اكُ بغيًا))(سورة مريم :20) ، حيث حذفت النون مع استيفاء القيود التي أقرها النحويون(8) غير أنّ يونسَ بن حبيب البصري خالف هذا الاتجاه ، فأجاز حذف النون مع اتصال الفعل بساكن ، مستندًا إلى السماع الشعري(9)، ومنه قول الشاعر(10):

فإن تك المرآة أبدت وسامةً فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

وقد حمل جمهور النحويين ، هذا الاستعمال على الضرورة الشعرية ، وعدوه خارجًا عن القياس (11) ،بيدَ أنّ الجوجري أورد في شرحه رأيًا لابن مالك يخالف بهِ توجيه جمهور النحويينَ ؛اذ أنكر حمل الشاهد على الضرورة الشعرية محتجًا بأن الشاعرَ كان قادرًا على الإتيان بالفعل تامًا من غير أن يختل الوزن، ولو قال :(فإن تكن المرآة أبدت) لصح التركيب واستقام الإيقاع ،ومن ثم انتفى موجب الضرورة (12)،وهو ما صرح به في التسهيل:(ولا ضرورة في هذه الأبيات ، لإمكان أن يقال :فإن تكن المرآة أخفت وسامةً ..)(13)، غير أنّهُ مع ذلك وصف هذا الاستعمال بالقلة في شرح الكافية الشافية بقوله : ((وقد أجازه يونس وهو قليل ومنه قول الشاعر ..))(14)

ويبدو أن حملَ النحويينَ لهذه الشواهد على الضرورة يقوم على افتراضٍ يحتاجُ إلى مراجعة ذلك أنّهم أغفلوا جانب الدلالة والسياق ، وقد ضيقوا مجال النظر في تفسيرها ، لأنّ العربية في بنيتها العميقة لا تعرف العبث في الصياغة ، إذ إنّ كل حرف في اللغة العربية ،بل كلّ صوت وظيفة تؤديها دلالته المتولدة من تضامه ،مع غيره داخل النسق ، وعليه فإنّ الحذف والزيادة على اختلاف صورهما ، وجهين من وجوه التحول الدلالي لا يمكن فصلهما عن المعنى ، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن جني بقولهِ :((فقد حذفت العرب الجملة ،والمفرد والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن معرفة ولاشك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة))(15)، وهو قول يؤسس لرؤية لغوية تجعل اختلاف المبنى قرينة لازمة على اختلاف المعنى، وتمنع رد مثل هذه الظاهرة إلى المصادفة والاضطرار ، إذ إن كل عدول من صيغة إلى أُخرى لابدّ أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى آخر إلا إذا كان لغة ، وهم بذلك قد وقعوا في وهم كبير ولاسيّما مع تعدد الشواهد الواردة في هذا الباب الأمر الذي لا يسوغُ إغفالها جميعًا ،وعدّها من قبيل الضرورة ، فالمقرر عند النحويين أن القياسَ إذا تعارضَ مع كثرة الاستعمال كان الترجيح لكثرة الاستعمال لأن القياس فرع عن السماع، ولا يتصور أن يبطل الفرع أصله ،وقد جعل إبن جني كثرة الاستعمال مرجحًا معتمدًا في غير أبواب العربية (16) غير أنّه في باب حذف نون يكن وصف هذا الحذف بالقبح ،

معللًا أنّ حذف النون من (يكن) أقبح من حذف التنوين ونون التثنية والجمع لأنّ النونَ أُصلٌ ، وهي لام الفعل والتنوين والنون زائدتان فالحذف فيها أسهل منه في لام الفعل(17).

3.حذف لام الامر وبقاء عملها :

غلبَ على مذهب البصريينَ النظر إلى لام الأمر على أنّها ركن لا يستغنى عنه في الكلام المنثور فلا يجيزون إسقاطها في الاستعمال المختار ويجعلون ما ورد من حذفها محمولًا على ضرائر الشعر غير مقيسٍ عليه،جاء في الكتاب : ((واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة) (18)، وقد تظافرت نصوص من جاء بعده في تأكيد هذا الاتجاه فنقل في الخصائص عن أبي عباس أنّه سمع الفراء يقول : لا يجوز حذف لام الأمر ألا في الشعر(19) ، وعلى هذا المعنى جرى الزمخشري في مفصله أيضًا(20) وصرح المرادي بأنّ مذهب جمهور البصريين ذلك (21) وقد علل ابن يعيش امتناع حذفها في الكلام ، لأنّها جازمة فهي في الأفعال نظيرة حروف الجر في عوامل الأسماء فكما لا يسوغ حذف حرف الجر وإعماله في الأكثر لم يجز ذلك في الأفعال لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ولأنّ إعرابَ الأفعال إنّما كان بطريق الحمل على الأسماء فهي في الإعراب أضعف وهذا هو قول أكثر النحويين (22) وقد مضى المبرد إلى أبعد من هذا الحد فمنع حذفها مطلقا حتى في ضرائر الشعر(23) ، وحاول ابن مالك أن يكون أكثر واقعية ، فجعل الحذف على ثلاث مستويات: أولها ما كثر حتى غدا مطردًا ، وذلك حين يتقدم الأمر فعل القول ،ومنه قوله تعالى : ((قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ)) ،وتقدير الكلام أي : ليقيموا (24)،وثانيها ما جاء قليلًا مقبولًا في الاختيار وذلك بعد قول غير أمر ، ومنه قول الشاعر(25):

قلتُ لبوَّابٍ لديه دارُها ... تِيذَنْ فإني حَمُوها وجارُهاَ

ف (إيذن) فعل مضارع مجزوم بلام مقدرة والأصل أن يقول لتيذن ،وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول (إيذن)، وثالثها ما ضاق حتى لم يقبل إلا في ضرورة الشعر ،وذلك دون تقدم قول ، كقول الشاعر(26):

لا تَسْتَطِلْ مني بقائي ومُدَّتِي ... ولكن يكنْ للخير منكَ نَصِيبُ

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب

أي : ليكن ، فظهر الحذف هنا وكأنّه قد اقتصر على سياقات شعرية تستدعي التخفيف في الوزن أو القافية ، وهو الموضع الذي يتحقق فيه معنى الضرورة على وجهه ، إذ اضطر الشاعر هنا إلى العدول عن الأصل ، وأحسب أنّ هذا القسم الأخير هو الأجدر بأنّ يوسم بالضرورة الشعرية إذ تتجلى فيه حقيقة الاضطرار التي تبرر العدول عن القياس أما ما سواه من الشواهد فالأقرب _ كما يبدو لي_ حمله على الاتساع أو ما يجري مجرى الاختيار، ولو أنّ النحويينَ الذين جاؤوا بعد ابن مالك توسعوا في تطبيق منهجه ، وأحسنوا الإفادة من هذا التقسيم وأعادوا النظر في كل ما أطلق عليه النحويين صفة الضرورة ، لأفضى ذلك إلى إحكام جملة من القضايا التي استقرت في الدرس النحوي ، و خلاصة القول إنّ النحويينَ قد أسرفوا في توظيف مفهوم الضرورة الشعرية حتى غدا عندهم مفزعًا يلجئون إليهِ كلّما عجزوا عن تفسير شاهد أو توجيه استعمال لا يستقيم مع ما قرروه من أحكام وهذا الإسراف قد أفضى إلى الخلط بين مستويات اللغة ، فهُم لم يفرقوا بين ما هو خاص بالشعر من حيث الأسلوب والتركيب ،وماهو ضرورة حقيقية تجبر

الشاعرعلى الخروج عن الأصل فصار كلا المستويين يعامل على قدم المساواة(27)،أضف إلى ذلك أنّهم لم يتنبهوا على نحو كاف من حضور الشاهد القرآني في هذا الباب، فقوله تعالى :((قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ)) نص قراني صريح ينصُّ على الجواز في هذا الباب كيف لهم أن يصرفوه عن دلالته الظاهرة ، ويتحايل عليه تحت مسمى الضرورة وأيّ ميزان هذا الذي يساوي بين الشاهد القرآني والشاهد الشعري في الاحتجاج والاستدلال ،فلا نكاد نلمح تميزا عندهم بين الشاهد القرآني والشاهد الشعري ،إذ جرى في هذا الباب إدراجهما تحت مسمى الضرورة ، ومن هنا كان على النحويين أن يجيزوا حذف لام الأمر، وبقاء عملها اعترافًا بما يقتضيه النص القرآني من قوة الاحتجاج، واطراد الاستعمال(28)

4.وقوع ظرف الزمان خبرا للمبتدأ الذي هو اسم ذات :

اتفق جمهور النحويين على أنّ المبتدأ لا يعدو عن أن يكون اسمًا لذات أو مصدرًا ، وقد جاز لديهم أن يخبر عن المبتدأ المصدر بظرف الزمان ، غير أنّ موضع الخلاف بينهم إنّما تمحور في جواز الإخبار بظرف الزمان عن المبتدأ الذي هو اسم ذات ، (29) وقد ذهب فريق من النحويين إلى المنع، فجعلوا هذا الاستعمال غير جائز في القياس معللينَ ذلك بأنّ ظروف الزمان لا تتضمن الجثث وإنّما تتعلق بالأحداث وما يجري مجراها ،فلا يصح في نظرهم أن يجعل ما يدل على حدث محكومًا عليه بزمان ، فإن جاء ما ظاهره أنّ ظرف الزمان وقع خبرًا ،يؤول على أنّه من باب الإخبار عن المصدر، عن طريق حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وهم بهذا حاولوا أن يوازنوا بين ما يقره الاستعمال العربي وبين ما يفرضه القياس. (30) جاء في أصول ابن السراج: ((واعلم أنّه لا يجوز أن نقول زيد يوم الخميس؛ لأنّ ظروف الزمان لا تتضمن الجثث وإنّما يجوز ذلك في الأحداث..)).(31)،وعلى هذا يفسر قولهم : ((الهلالُ الليلةَ))؛ إذ يقدرونه على الأصل ((طلوع الهلال الليلة)) فطلوع مصدر يدلُّ على الحدث وهو الذي يصح الإخبار عنه بظرف الزمان ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه(32)، بيدَّ أنّ الجوجري نقل مذهبًا مغايرًا لهذا المسلك إذ أجاز الإخبار بظرف الزمان عن اسم الذات دون الحاجة إلى التقدير، فجاء في شرح شذور الذهب للجوجري : ((وذهب ابن مالك تبعا لطائفة إلى أنّ نحو (الهلال الليلة)لا يقدر فيه مضاف لأنّ الهلال يشبه اسم المعنى من جهة أنّه يحدث في وقت دون آخر، فيجوز الإخبار عنه نفسه بالزمان))(33)، وهوما أكده ابن مالك في عمدة الحافظ ، بل زاد عليه تصريحا بأنّ العبرة في ذلك بإفادة الإسناد متى استقام المعنى ،جاء في كتاب عمدة الحافظ :((والمحاولة على الفائدة فبأي شيء حصلت حكم بجوازه))(34). وفي هذا السياق يستفاد من رأي ابن مالك ترجيح دلالة الاستعمال على الإكثار من التقدير ، مما يجعل رأيه أقرب إلى طبيعة اللغة ،وأنسب بمقتضى السياق لاعتماده دلالة الاستعمال وتقليله من عبء التقدير، ولا يخفى إن العدول عن التقدير أولى من اعتماده متى استقام المعنى بغيره، إذ إنّ الأصل في الكلام يحمل على ظاهره ما وجد إلى ذلك سبيل ، وإذا كان النحويون قد حدوا الخبر بما تحصل به الفائدة فإنّ هذا الضابط ينهض مسوغًا للقول بجواز الإخبار بظرف الزمان متى أفاد معنى تامًا من غير حاجة إلى تكلف تقدير أو تأويل (35)

5.التوسع في نصب اسم المكان المختص :

تعد مسألة نصب ظرف المكان المختص من المواطن التي تداخلَ فيها القياس بالسماع واتسع فيها مجال التوجيه النحوي ، فالأصل في أسماء المكان المختصة ، أن تلزم الجر بحرف (36)غير أنّ الاستعمال العربي ، لم يجرِ على هذا الأصل على وتيرة واحدة ، إذ ورد في الشاهد الشعري نصب بعض أسماء المكان المختصة مما أخرجها عن أصلِها القياسي، كما في قول الشاعر(37):

جزى اللهُ ربُّ الناسِ خير جزائه رفيقين قالا خيمتي أمِّ معبد

وقد اختلف النحويون في تأويل هذا الشاهد لتسويته مع ما ينسجم مع سنن القياس وأصوله ، فمال الأخفش إلى التوسع في القياس فرأى أنّ أسماء المكان المختصة تعامل كمفعول به فتعدى بنفسها وأحيانًا بحرف الجر(38)وهو ما أيده المبرد فجاء في المقتضب : ((فأمّا دخلت البيت فإنّ البيت مفعول .... فتعديه إن شئت بحرف وإن شئت أوصلت الفعل ..)) (39) ، وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي فوسع دائرة التخريج ورأى أنّ اسم المكان المختص منصوبة على نزع الخافض دون اعتبارها مفعولًا صريحًا ، فجاء في الإيضاح العضدي : ((وقد يتسع فيحذف حرف الجر، فيصل الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان مخصوصًا من الأماكن ..))(40)

وعضد هذا الاتجاه ابن مالك ، فرأى أنّ الفعل المتعلق بإسم المكان المختص ، يجوز أن يتعدى بنفسه لا على أنّه ظرف بل على أنّه مفعول به متعد إلّيه بحرف ، ثم حذف حرف الجر تخفيفًا لكثرة الاستعمال (41)واختار الشلوبين النصب على الظرفية في قوله ولا يتعدى إلى المختص من هذا الباب في قوله ما تنصبه على أنّه مفعول فيه (42)،ويترجح لديّ إعلاء سلطة السماع على القياس ، إذ لا ينبغي أن تفرض القواعد النحوية على المتكلمين فرضًا ،ولا أن تعامل بوصفها أحكامًا إلزامية مطلقة بل ينبغي النظر إلى اللغة بوصفها نظام حي يفسر في ضوء العلاقات القائمة بين المفردات ووظائفها الدلالية داخل الجملة لا على أساس العامل النحوي المجرد ، وفي هذا السياق يرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ الجملة خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب وأنّ التفاهمَ في أي لغة لا يتم إلا بمراعاة تلك المناسبات ومن اللافت أن نجد هذه الإشارات مبثوثة في كتب النحويين الأوائل ، غير أنّها لا تعكس بوضوح في معالجاتهم الأصولية للنحو الأمر الذي أسهم في فصل الدرس النحوي عن دراسة المعاني وأضعف الصلة بين البنية والتركيب من جهة والدلالة والسياق من جهة أخرى ،وما الضير في الأخذ بظاهر النص من غير تعسف في التأويل إذ إنّ العرب كانوا يدركون ما ينطقون ويفهمون مقاصده في سياقه الطبيعي ، ومن العجيب أن يؤول كلامهم تأويلا يخرجه عن دلالته الظاهرة مع إقرار النحويين أنفسهم بان السماع هو الأصل الأول من أصول النحو ،ومنه تستمد القاعدة ويوزن القياس لا العكس، وعلى هذا يترجح الرأي القائل بإعراب الاسم المختص مفعولا به متى دل السياق على التعدية ، وأمن اللبس واتسقت الدلالة مع ظاهر الاستعمال دون الحاجة إلى تقدير المحذوف أو اللجوء إلى تخريجات تثقل النص وتباعد بينه وبين سنن الاستعمال العربي(43).

6.نيابة الجار والمجرور عن المفعول به مع وجوده :

يرى جمهور البصريين في باب النيابة، أنّ المفعول به إذا وجد في الكلام هو الأحق بالقيام مقام الفاعل ،ولا يعدل عنه إلى غيره لأن تقديم غيره عليه كتقديم الفرع على الأصل لغير موجب ، وقد عبر ابن هشام عن هذا المذهب بقوله :(ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده) (44) ،وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده مستدلين بقراءة أبي جعفر في

قوله : ((ليجزى قوما بما كانوا يكسبون)) فَبُنِي (يجزى) للمفعول ،وأناب الجار والمجرور(بما) عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قومًا مقدمًا على النائب (45)، وسار ابن مالك على سنن الكوفيين ، معتدًا بالسماع (46)،وقد نقل الجوجري ذلك عنه ، بقوله : (ورجح ابن مالك مذهب الكوفيين ،لورود السماع بذلك ،كقراءة أبي جعفر .. وغير ذلك)(47) ومضى الأخفش على ما ذهب إليه الكوفيون بيدَ أنّه لم يجرِ الحكم على إطلاقه بل قيده بشرط وهو تقدم النائب على المفعول به ، فلا تصح النيابة عنده إلا إذا تصدر الجار والمجرور قبل المفعول (48):

مادام معنيًا بذكر قلبه

فوجه الاستشهاد بهذا البيت هو إنابة الجار والمجرور (بذكر) عن الفاعل مع وجود المفعول به متأخرا عنه في الكلام ، وأية ذلك أن الشاعر أتى ب (قلبه) منصوبة ،ولو أنابه لأتى به مرفوعًا وما يؤكد ذلك تمامًا ما نلحظه من أنّ أبيات القصية قد التزمت جميعها رويًا منصوبًا، ومنه أيضًا قول الشاعر(49):

لم يُعنَ بالعلياء إلا سيدًا

فموطن الاستشهاد في هذا البيت ،هو إنابة الجار والمجرور(بالعلياء) عن الفاعل مع وجود المفعول به متأخرًا عنه في الكلام (سيدًا) ، وقد تأول البصريون الشواهد الشعرية جميعها تحت مسمى الضرورة ؛ لعدم مطابقتها لما أقروه في أصولهم كما تأولوا قراءة أبي جعفر النحاس ، فحكموا عليها بالشذوذ مستبعدين صحتها لعدم مطابقتها لما أقروه(50) ، بيدَ أنّ حملهم الشواهد الشعرية على الضرورة أمر تسوغه طبيعة الشعر لأنه صنع بشري يعتريه ما يعتريه من ضرورة واضطرار ، وإن كنتُ لا أسلّمُ بذلك ولا أرتضيهِ في كل موضع لأنّ هناك ما هو خاص بالشعر وما هو ضرورة (51) ، غيرَ أنّ الأغرب من ذلك جنايتهم على قراءة قرآنية ونعتهم إياها بالشذوذ، وقد رأيت أنّ منهم لا يتورع ويذهب إلى أكثر من هذا ، فمثلاً شارح قطر الندى في حديثه متأولاً قراءة أبي جعفر، فيقول : (ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميرًا مستترًا في الفعل عائدًا على الغفران ،المفهوم من قوله تعالى قل للذين امنوا يغفروا ، أي : ليجزى الغفران قوما ، وإنّما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنّه المفعول الثاني وذلك جائز) وكأنّي به قد أدرك ما أراد الله .. فعمد إلى تغيير ظاهر الآية بتأويل الضمير المستتر وقدره بأنّه ،أي: ليجزي الغفران ، وقد كان الأجدر بهم أن يتورعوا عن الإقدام على ذلك ، وأحسب أنّ المبادرة إلى الأخذ بظاهر القران أجدى من إقحام لفظ في كلام الله ليس في(52) ، ويعزز هذا الاتجاه ما ورد في السماع من شواهد أخرى لا تقف عند حدود الشاهد القرآني فقط بل تمتد إلى الشعر، وليس من المعقول أن تدرج هذه الشواهد كلها وتؤول تحت مسمى الضرورة .

7.خروج سوى عن الظرفية :

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّ سوى ظرف مكان ملازم للنصب على الظرفية ، لا ينفك عنه في الاستعمال المختار ولا يعدل عن هذا الأصل إلا في مواضع الضرورة الشعرية ، واحتج سيبويه لذلك بعدم تصرفها إذ إنّ عدم التصرف من خصائص الظروف والمصادر والأسماء المبهمة(53) كما علل البصريون لزومها النصب بدليل وصل الموصول بها نحو: (جاء الذي سواك)، وهي في هذا السياق لا تحمل على معنى غير إذ لو أريد بها ذلك لاقتضى التركيب تقدم ضمير

رابط ، فيقال جاء الذي هو سواك ، فلما خلا الاستعمال من هذا الضمير دل ذلك _ عندهم _ على أنّ سوى ظرف، وبذلك يكون تقدير الكلام _ عندهم _ جاء الذي استقر مكانك (54)

وذهب الكوفيون إلى أنّ سوى ترد بالوجهين فتكون اسمًا كغير وتكون ظرفا فليس خروجها عن الظرفية مقصورا على الضرورة الشعرية (55)،وتوسط أبو الحسن الرماني(56)والعكبري(57) القول فذهبا إلى أنّ سوى يغلب ورودها ظرفًا بيدَ أنّها قد تستعمل استعمال غير على قلة (58).

واختار الزجاجي (59)وابن مالك أنّ سوى كغير تصرفا ومعنى (60)، وحكى الجوجري هذا الرأي فيما نقله عنهما ، فقال : (وقال الزجاجي وابن مالك سوى كغير معنى وإعرابًا فيستثنى بها اسم مجرور بها لإضافتها إليه ... خلافا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية ، اي :عدم التصرف)(61)

وعلل ابن مالك اختياره بأدلة منهجية متينة من أبرزها إجماع أهل اللغة على أنّ معنى قولك(قاموا سواك وقاموا غيرك واحد ،فإنّ أحدًا لا يقول إنّ سوى هنا عبارة عن مكان أو زمان وما لم يدل على مكان أو زمان وما لم يدل على مكان أو زمان فهو بمعزل عن الظرفية ، والثاني إن من حكم بظرفيتَها بلزومها إياها وأنّها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك ، فإنّها قد أضيف إلّيها ، وابتدئ بها ، وعملت فيها نواسخ الابتداء ونحوها من العوامل اللفظية (62).

ويغلب على الظن الأخذ بمذهب ابن مالك القائل بتصرف سوى لما أورده في شرح الكافية من شواهد (63) كثيرة نثرية وشعرية يجاوز عددها أكثر من عشرة شواهد وفيها شواهد من الحديث النبوي الذي لا يقل فصاحة عن الشاهد القرآني إلى جانب ما قرره ابن جني من أنّه إذا تعارض القياس مع السماع يقدم السماع وبذلك يكون ما ثبت في الاستعمال العربي حجة قائمة يعتد بها . (64)

8. دخول ما على حشا الاستثنائية ونصب مابعدها:

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى امتناع دخول ما المصدرية على حاشا ،معللاً بأنها حرف جر يفيد معنى الاستثناء جار مجرى حتى في عملها منزه عن خصائص الأفعال المتصرفة ولمّا كانت ما المصدرية إلا تنعقد صلتها إلّا بالفعل امتنع تعلقها بها ،وقد نص على ذلك في الكتاب: (وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء) وقال في موضع آخر : (ما اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل ... ألا ترى أنّك لو قلت أتوني ما حاشا زيدًا لم يكن كلامًا) (65)

وتابع أبو علي الفارسي سيبويه في هذا الاتجاه ، إذ نص في إيضاحه العضدي على أنّها حرف فيه معنى الاستثناء (66)

في حين جوز ابن مالك دخول ما على حاشا على قلة ، و قد نص على جواز ذلك في تسهيل الفوائد فقال : (وربما قيل ما حاشا) (67) وحكى الجوجري ذلك عنه فقال : وأجازه بعضهم على قلة ، قال ابن مالك وربما قيل : ما حاشا) (68) واستشهد على ذلك بقوله صلى الله عليه واله وسلم :((أُسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة))(69) ، وقول الشاعر(70):

رأيت الناس ما حاشا قريشًا فإنّا نحن أفضلهم فِعالا

ووجه الاستشهاد في هذا البيت هو دخول ما المصدرية على حاشا الاستثنائية ونصب ما بعدها، وقد تأول هذا الاستعمال النحويين على أنّ حاشا فعل متعد متصرف من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية ، أي : أخرجته وعزلته .(71)

وقد تعقب ابن هشام قول ابن مالك ، وحمله على التوهم في مغنيه حيث أوضح إن ابن مالك استدل على جواز دخول ما على حاشا من حديث النبي صلى الله عليه واله، غير أنّ المعنى الظاهر للحديث ينبي عن الاستعمال الاستثنائي لحاشا دون أن تعد ما فيه مصدرية ، فقال :(.. ما نافية والمعنى إنّه ﷺ لم يستثنِ فاطمة ،وتوهم ابن مالك أنّها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية ..)(72)

مهما يكن من أمر فلا يصح القول بعدم جواز دخول ما على حاشا ، في ضوء ما أورده ابن مالك من شواهد لاسيما الشاهد النبوي ، إذ لا يقل من حيث الفصاحة والاحتجاج عن الشاهد القرآني ، وقد عضد هذا الاتجاه في شرح التسهيل مصرحا بثبوت النقل عمن يوثق بعربيته (73) وهو تعليل قائم على توسيع دائرة السماع وعدم حصرها في نطاق ضيق، الأمر الذي يجعل هذا المذهب أقرب إلى روح الاستعمال العربي

9.النصب في تابع المنادى إذا كان بدلاً أوعطف نسق :

انفرد تابع المنادى قياسًا إلى سائر التوابع بأحكام إعرابية خاصة ، أملتها طبيعة باب النداء فوقع التداخل بين الإعراب والبناء الطارئ ، وقد ذهب جمهور النحويين وفي مقدمتهم سيبويه إلى أنّ تابع المنادى إذا كان بدلاً أو عطف نسق وكان مجردا من أل و الإضافة أُعطي حكم المنادى المستقل في الحكم تأسيسا على نية تكرار العامل في البدل، ونيابة العاطف عن العامل في عطف النسق وهو ما جعل البناء هو الوجه الغالب في هذا الباب (74)

وقد ذكر الجوجري أنّ الكوفيين والمازني أجازوا نصب تابع المنادى إذا كان عطف نسق، وحكى أنّ ابن مالك أشار إلى تقوية هذا الوجه في التسهيل (75) وعندما تمحصت قول الجوجري ورجعت إلى شرح التسهيل تبين أن ابن مالك قد ثبت كلام الجوجري في نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين والمازني بيدَّ أنّه لم يقوِه كما ادعى الجوجري ،جاء في شرح التسهيل : ((وأجاز المازني والكوفيون إجراء المنسوق العاري من أل مجرى المقرون ... وما رواه غير بعيد من الصحة ..)(76).

إذ لم يظهر في نص ابن مالك ما يستشعر منه تقويه رأي الكوفيون والمازني فقد يكون ما قصده الجوجري في تقوية هذا الرأي هو تثبيت الوجه القياسي لا ترجيحه على الرفع ، ويزداد هذا الرأي وجاهة إذا ما قورن بما أورده ابن مالك في شرح الكافية إذ قال في معرض حديثه عن تابع المنادى : واستثنيت البدل لأنه لا ينصب إلا إذا كان مضافًا والمعطوف إلا عند المازني والكوفيين (77) ، مما يؤكد تثبيت الوجه القياسي و توسيع دائرة القياس دون الانحياز إلى رأي على حساب الآخر.

10.جواز توكيد النكرة بغير لفظها :

تقرر عند جمهور البصريين إلا الأخفش إن توكيد النكرة غير جائز على الإطلاق لأنّ ألفاظ التوكيد موضوعة للإحاطة والتقرير، وهما معنيان يقتضيان تعيين المؤكد وتحديده وذلك إنّما يتحقق في المعارف دون النكرات فالنكرة عندهم شائعة في جنسها ، غير محصورة الدلالة فلا يناسبها ما وضع لرفع الاحتمال وتثبيت المقصود (78)

وخالف الكوفيون هذا الإطلاق ، فذهبوا إلى جواز توكيد النكرة عند أمن اللبس وحصول الفائدة(79)، وعولوا في ذلك على السماع الموثوق ومنه ما ورد في قول الشاعر (80):

قد صرت البكرة يومًا أجمعا

فجاءت أجمع توكيدًا لـ (يومًا) وهي نكرة لمّا أريد بها من الاستغراق أجزاء اليوم ونظيره في الاستعمال أيضًا قول الشاعر (81):

يا ليت عده حول كله رجب

فأكد حول وهي نكرة محدودة بلفظ كل وهو من ألفاظ الإحاطة

، فمدار مذهبهم أنّ النكرة قد تكتسب من السياق ما يقربها من التعيين المعنوي فيصح توكيدها متى أدى التوكيد وظيفته الدلالية .

وجرى ابن مالك على سنن الكوفيين فلم يرَ بأسًا في توكيد النكرة المحدودة متى تحققت الفائدة ، جاء في شرح الكافية الشافية :(وإجازته أولى بالصواب لصحة السماع بذلك لأنّ في ذلك فائدة)(82)

وقد أثبت الجوجري ذلك في شرحه بقوله : (وذهب الكوفيون إلى جواز إن أفادت وتبعهم ابن مالك)(83)، وهو المذهب الذي أميل إليه لكونه اظهر التوافق مع أُصول الاحتجاج اللغوي ودلالة السماع .

11.حكم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار:

تصور هذه المسألة ميدانا لافتراق المذهبين البصري والكوفي في توجيه الظواهر النحوية ، فقد انتهى جمهور البصريين ، ومعهم الفراء إلى امتناع العطف على الضمير المجرور ما لم يعد حرف الجر فلا يجيزون نحو :مررت بك وزيد ، بل يوجبون تكرار الجار فيقولون مررت بك وبزيد ، واستندوا في ذلك إلى وجوه من التعليل منها لأن الجار مع المجرور بمنزلة الشيء الواحد ، فإذا عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار آلَ الأمر إلى عطف الاسم على الحرف وذلك مما تأباه سنن العربية ،ومن حججهم أيضًا أن ضمير الجر في شبهه بالتنوين ومعاقبته له جار مجراه وكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما شاكله وقام مقامه وزادوا أنّ من حق المتعاطفين أن يصلح كل من منهما إحلاله محل الآخر وضمير الجر لا يستقل بنفسه استقلال الاسم الظاهر فلا يقوم مقام المعطوف وذلك موجبًا للمنع ، وتأولوا ما ورد في السماع فصرفوه عن ظاهره إلى باب الضرورة (84) وعلى هذا المأخذ جاء تقرير الجوجري ، إذ نص على أنّ مذهب جمهور البصريين لزوم إعادة الجار ولا يرخص في تركه إلى حيث تدعو الضرورة(85)

وذهب الكوفيون الى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ،وقد احتجوا لمذهبهم بقراءة حمزة الزيات لقوله تعالى : ((**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**)) بخفض الأرحام عطفا على الضمير المجرور في به (86)، كما استدلوا بقول الشاعر (87):

فاليوم قرّبت تهجونا و تشتمنا... فاذهب فما بك و الأيّام من عجب

عطفا على الضمير المجرور في بك

ويدخل في هذا الباب فيما حكاه قطرب : (ما فيها غيره وفرسه)(88)

وقد تابعهم في هذا الرأي ابن مالك (89)، فحكى الجوجري ذلك عنه مبينًا موافقته للكوفيين (90) ، وبعد مراجعة مصنفاته والنظر في أدلته يتبين أنّه قد أكثر من الاحتجاج بالسماع ،إذ

ساق من الشواهد ما يضيق المقام عن حصره محتجًا بالقران الكريم والشعر العربي ومن أظهر ما استدل به قوله تعالى : ((اتقوا الله الذي تسائلون به والأرحام))مما يؤكد تبنيه لمذهب الكوفيين (91)

و أحسب إنّما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك هو الأرجح إذ إنّ المتأمل في أدلة الفريقين يفضي إلى ميل ظاهر بترجيح سلطة السماع ، فمتى ما ثبت نص قرآني مقروء به صار ذلك أحق دلالة وأولى حجية ، فما الضير إذا وسعنا دائرة الجواز عند استقامة المعنى وأمن اللبس مادامت هذه الظاهرة قد ثبتت في الاستعمال العربي في عدة شواهد إذ من غير المعقول أن هذه الشواهد جميعها مصنوعة كما ادعى البصريون ، وأزعم أنّ البصريين قد وقعوا في وهم كبير وتعسفوا على اللغة بتأويلهم جل هذه الشواهد إذ إنّ ظاهرها يدلي غير ما زعموا به فعدم التأويل أولى من التأويل ولاسيما حينما يتعلق الأمر بنص قراني فكان على النحويين أن يتبعوا الطريق المستقيم والنهج السليم في رسم قواعد النحو وهو الاعتماد على القرآن الكريم وعده المصدر الأول من مصادر السماع(92) وأخذ كل ما فيه من شواهد ولاسيما أشكال التراكيب الواردة في القران الكريم ولها شواهد تناظرها في كلام العرب .

12.عود الضمير على الاسم المتأخر لفظا ورتبة :

استقر عند جمهور البصريين اشتراط تقدم الاسم الذي يعود عليه الضمير لفظًا ، ورتبة ، لأنّ الضميرَ وسيلة للإحالة على الاسم المتقدم لفظًا بما يحقق الاقتصاد اللغوي (93) جاء في شرح شذور الذهب : ((والضمير المتصل بالفاعل المقدم العائد على المفعول المؤخر وهو ضرورة على الأصح))(94)، وقد حمل النحويون ما ورد بخلاف ذلك على الضرورة كما في قول الشاعر(95):

جزى ربّه عنّي عديّ بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فالشاهد فيه حيث عاد الضمير الذي فيه الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر فعدي الذي هو المفعول المؤخر هو مفسر الضمير الذي اتصل بالفاعل وهو متأخر لفظًا ورتبة (96)،غير أن ابن مالك لم يسلم بهذا التقييد فخالف الجمهور ولم يجرِ على ما استقر عند البصريين من المنع فأجاز ذلك من غير أن يحمله على الضرورة مما يكشف عن ميل منه إلى توسيع دائرة الجواز متى عضده الاستعمال ، فجاء في تسهيل الفوائد:والصحيح جوازه على القلة (97) ، وحكى ذلك الجوجري عنه فقال : ((...خلافًا لابن مالك حيث جوزه.. لكثرة ما ورد عن العرب...))(98) ، ولم ينفرد في هذا المسلك ابن مالك بل سبقه إلّيه ابن جني فقد حكى ذلك في الخصائص إجماعهم على المنع لتقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى ، ثم استدرك بقوله : (وأما أنا فأجيز) معلنا بذلك خروجه عن رأي الجمهور (99)

واحسب أن ترجيح إعلاء سلطة السماع على القياس أولى عند أمن اللبس لما في ذلك من الالتزام بواقع استعمال العرب ، وهو ما أقره ابن جني في الخصائص حين قال: (إنّ السماع والقياس إذا تعارضا نطق بالمسموع كما جاء عليه ، فليس من ضير إذا وسعنا دائرة الجواز في هذا الموضع مادام لا يفضي ذلك إلى لبس في المعنى)(100)

13.إبدال الضمير من الظاهر:

تعد مسألة إبدال الضمير من الاسم الظاهر من المسائل التي تباينت فيها مواقف النحويين بين مجيزٍ لها وقائل بمنعها ،وقد نص سيبويه على جواز إبدال الضمير من الاسم الظاهر فجاء في

الكتاب: (واعلم أنّ هذا المضمر يجوز أن يكون بدلًا من المظهر وليس بمنزلته في أن يكون وصفًا له لأنّ الوصف تابع للاسم مثل قولك : رأيت عبد الله أبا زيد ، فأما البدل فمنفرد كأنك قلت زيدًا رأيت أو رأيت زيدًا ثم قلت إياه رأيت وكذلك أنت وهو وأخواتهما في الرفع)(101)، وتابع المبرد مذهب سيبويه فقد أقرّ بوقوع المضمر بدلًا بقوله : (رأيت زيدًا إياه وأخوك رأيته يدًا والمضمران : رأيتك إياه فهذا ضرب من البدل)(102)، ولم يصرح ابن يعيش بجواز وقوع المضمر بدلًا تصريحًا مباشرًا بيدَ أنّه أقرّ ذلك إقرارًا ضمنيًا، عندما أدرجه ضمن أضرب البدل بقوله :(وأما الثاني وهو بدل المضمر من المظهر فقولك :رأيت زيدًا إياه، فإياه مضمر ، زيد ظاهر وقد أبدل منه للبيان)(103) ، ومنع ابن مالك إبدال المضمر من الظاهر لعدم وجود نص صريح في السماع يجيزه سواء في النثر أو النظم ، فجاء في التسهيل: (ويبدل المضمر من الظاهر نحو رأيت زيدًا إياه والمضمر من المضمر نحو رأيتك إياك ولم أمثل بهذين المثالين إلا جريًا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضًا والصحيح عندي أن نحو : رأيت زيدًا إياه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلًا)(104)

وقد نقل الجوجري أنّ ابن مالك وجماعة من النحويين ذهبوا إلى منع إبدال المضمر من الظاهر (105) وأوضح محقق كتابه أنّ المراد بهذه الجماعة ابن هشام والرضي وبمراجعة نصوصهما في مصنفاتهما ،تبين صحة هذا النقل فقد نص ابن هشام على المنع نصًا صريحًا وعدَّ الأمثلة التي استدل بها النحويونَ على الجواز أنّها من صنيعهم وقال إنّها ليست بمسموعة(106) وإلى هذا الاتجاه ذهب الرضي إذ لم يجرِ هذه الأمثلة على باب البدل بل وجهها إنّها من قبيل التوكيد صارفًا إياها عن جهة البدل (107)

ولعل ما انتهى إليه ابن مالك ،ومن وافقه غالب على الظن رجحانه في هذا الباب ، إذ إنّ الأمثلة التي ساقها النحويون لإثبات الجواز لا نكاد نجد لها حضورًا في المدونة اللغوية فهي أمثلة صناعية أُنشئت لتمثيل القاعدة ثم أُجري عليها الحكم وقد تناقلها اللاحق عن السابق حتى غدت حكم المسموع وبنيت عليها القاعدة في حين نجد نصوصًا في قمة الفصاحة من القرآن الكريم قد عمدوا إلى تأويلها الأمر الذي يثير تساؤلاً حول حدود العلاقة بين السماع والقياس في بناء الحكم النحوي

14.تعيين الجواب عند اجتماع الشرط والقسم مع عدم تقدم ذي الخبر:

ذهب جمهور النحويينَ إلى أنّ الجواب إذا تعاقب فيه القسم والشرط ولم يتقدمهما ما يقتضي خبرًا ، تعين جعله للأول منهما، ومنعوا تعلقه بالمتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم ، جاء في شرح التصريح : (ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم إن لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله إن قام زيد أقم) وقال في موضع اخر:(هو عند البصريين ضرورة)(108)

وأجاز الفراء إسناد الجواب إلى الشرط وان تأخر عن القسم(109) وتبعه في ذلك ابن مالك (110) ، معللا بأن إسقاط الشرط مخل بمعنى الجملة إذ يفضي حذفه إلى فساد في المعنى ويضيع الربط بخلاف القسم لأنه جار مجرى التوكيد وسقوطه غير مخل إذ الاستغناء عن التوكيد سائغ في كلام العرب، ويؤيد ذلك ما ورد عن العرب من شواهد ، من ذلك قول الشاعر(111):

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ اليَوْمَ صَادِقًا ... أَصُمْ فِي نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

فوجه الاستشهاد في هذا البيت مجيئ الفعل (أصم) مجزوما وهو دليل على كونه جوابا للشرط المتأخر دون أن يستند إلى مبتدأ متقدم يسوغه .

وتأول جمهور النحويين هذا الشاهد ونظائره على الضرورة الشعرية ، لتلافي العدول عن أصل القاعدة وصونا للنظام التركيبي من الانحلال (112)

وأحسب أن مذهب الفراء وابن مالك أقرب إلى منهج الاستقراء الصحيح ، وحسبنا،ما أورده ابن مالك من شواهد في شرح الكافية(113) لايتسع المقام لذكرها جميعها فإنّ من يدقق النظر فيها يتعذر عليه إحالتها كلّها إلى باب الضرورة، مادام الاستعمال العربي يشهد لها في غير موضع وهو ما يقتضي إعادة النظر في إطلاق المنع أو تقييده بما ينسجم مع مقتضيات السماع ومتطلباته .

الخاتمة:

أفضى البحث الى جملة من النتائج من أبرزها :

1.أن ابن مالك لم يكن نحويًا تابعًا لمن سبقه على جهة التقليد ، بل كان ذا نزعة علمية تميل إلى الاستقلال في النظر والمنهج ،إذ جعل السماع أصلًا مقدما على القياس ،وقد تجلى ذلك في كل مسألة من مسائل البحث .

2. أسرف النحويون القدماء في توظيف مفهوم الضرورة حتى غدت عندهم مفزعًا يلوذون به كلما عجزوا عن تفسير شاهد أو توجيه الاستعمال ، فهم لم يفرقوا على نحو كاف بين ما هو خاص بالشعر من حيث الأسلوب والتركيب وما هو ضرورة حقيقية تجبر الشاعر على الخروج عن الأصل،فصار كلا المستويين يعامل على قدم المساواة وهو خلط لا تسوغه اللغة ولا تقره أصول الاحتجاج ، والحال أن الضرورة الشعرية كما حدها ابن مالك إنّما تكون فيما لا مندوحة للشاعر عنه، أي: فيما يضطره ضيق الوزن أو القافية إلى العدول عن الأصل ، أما ما يتمكن فيه الشاعر من الإتيان بالوجه الأصيل دون أن يختل الوزن أو تفسد القافية فليس من الضرورة في شيء وإنما هو من خصائص الأسلوب الشعري ،ومما يؤسف له أن الدرس النحوي القديم لم يخرج في مجمله عما أسسه السابقون فقد طغى عليه ما يمكن تسميته بداء تقديس القديم ، إذ آثر كثير من النحويين المتقدمين التسليم بما ورثوه من أحكام واستقراءات وتحاشوا الجرأة على مراجعتها وتعديلها ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إنّ تعريفاتهم لمصطلحات كانت شيء وتطبيقهم لها شيئًا آخر ، فوجدتهم قد أقحموا في بعض النصوص القرآنية أوجه متكلفة في حين صنعوا شواهد لم نجد لها حضورا في المدونة اللغوية غير أنّ تداولها بين المتقدمين والمتأخرين أكسبها منزلة تضاهي المسموع ،مما أفضى إلى تناقض في منظومتهم النحوية لم يعالج على الوجه المطلوب ، والأعجب من ذلك أن النحويين المتأخرين الذين جاؤوا بعد ابن مالك لم يحسنوا الإفادة مما جاء به فانصرفت عنايتهم إلى نقل أقواله وتدويرها في مصنفاتهم دون أن يفضي ذلك إلى توظيف منهجه، ولو أنّهم اخذوا في منهجه وأعادوا النظر فيه لأفضى ذلك إلى تحرير كثير من الأحكام النحوية وجعلها أقرب إلى واقع الاستعمال العربي ، وأبعد عن التكلف في التأويل والإسراف في التقدير وتأسيسًا على ما تقدم يقترح البحث تعديل جملة من القواعد لتستقيم مع ما جاء في السماع لتكون بعد التعديل على الشكل الآتي :

- القول بجواز حذف نون يكن المجزومة ان وليها ساكن .

-القول بجواز الإخبار بظرف الزمان عن المبتدأ الذي هو اسم ذات متى أفاد الإسناد معنى تامًا ولا يلجأ إلى تقدير المضاف إلا عند تعذر استقامة المعنى بدونه .
-جواز نصب اسم المكان المختص على المفعولية متى ما دل السياق على التعدية وأمِنَ اللبس .
-القول بجواز إقامة الجار والمجرور مقام نائب الفاعل مع وجود المفعول به اعتدادًا بما ثبت في السماع .
-تعامل سوى معاملة غير تصرفًا ومعنى فتخرج عن الظرفية وتعرب حسب موقعها من الجملة ولا يقصر خروجها عن الظرفية على مواضع الضرورة .
-القول بجواز دخول ما على حاشا الاستثنائية على قلة .
-جواز نصب تابع المنادى إذا كان عطف نسق مجردًا من أل والإضافة .
- القول بجواز توكيد النكرة المحدودة متى أفاد التوكيد معنى دلاليًا واضحًا وأمِنَ اللبس ولا يشترط في صحة التوكيد تعريف المؤكد .
-جواز العطف على الضمير المجرور من إعادة حرف الجر متى استقام المعنى وأمِنَ اللبس اعتمادًا على القراءة القرآنية .
-القول بجواز عود الضمير على الاسم المتأخر لفظًا ورتبة على القلة متى أمِنَ اللبس ولا يحمل ذلك على الضرورة

وخلاصة القول أن هذه المقترحات لا تمثل خروجًا عن أصول النحو بل هي عودة إلى أصوله الحق وفي مقدمتها السماع الذي اجمع النحويون على أنّه الأصل الأول من أصول الاحتجاج ومنه تستمد القاعدة ويوزن القياس .

الهوامش:

1. ينظر،الإنصاف :437، المقتصد في شرح الإيضاح:1045/2،المقرب :260/1، اللباب :20/2.(رافع المضارع)
2. ينظر ،الإنصاف :437,438،تسهيل الفوائد :228،شرح التصريح :356/2،شرح شذور الذهب للجوجري :397/1.
3. ينظر ، شرح التصريح :356/2
4. ينظر ،شرح الكافية الشافية :1519
5. شرح شذور الذهب للجوجري :397/1.
6. شرح التصريح:356/2
7. شرح شذور الذهب للجوجري :397/1.
8. شرح التصريح :259/1(نون يكن)
9. ينظر ،شرح التسهيل :366/1،شرح شذور الذهب للجوجري :372/1.
10. خزانة الأدب :302/9،شرح الأشموني :120/1
11. شرح الأشموني :120/1.
12. شرح الجوجري :373/1.

13. شرح التسهيل :367/1
14. شرح الكافية الشافية :423/1
15. الخصائص :362/2
16. المصدر نفسه :119/1.
17. سر صناعة الإعراب :540.
18. الكتاب :8/3،شرح المفصل :24/9(لام الامر)
19. الخصائص :303/3.
20. المفصل في صنعة الإعراب :451.
21. توضيح المقاصد :1268/4
22. شرح المفصل :25/9.
23. ينظر، توضيح المقاصد :1268/4.
24. شرح الكافية الشافية :1569/3،شرح شذور الذهب للجوجري 596/2.
25. شرح الكافية الشافية :1570/3،شرح التسهيل :59/4،شرح شذر الذهب للجوجري :596/2.
26. شرح الكافية الشافية :1570/3،ظ،شرح التسهيل :59/4.
27. ينظر ، مغالطات لغوية :46.
28. ينظر ، النحويون والقران :314.
29. ينظر ،شرح كتاب سيبويه للسيرافي :307/2.(وقوع ظرف الزمان ..)
30. ينظر ،أصول النحو :63/1.
31. المصدر نفسه : والصفحة نفسها .
32. الحماسة ذات الحواشي :263/3.
33. شرح شذور الذهب للجوجري :361/1، 362.
34. ينظر ، تسهيل الفوائد :49،شرح عمدة الحافظ :164.
35. ينظر ،شرح شذور الذهب لابن هشام :213،شرح شذور الذهب للجوجري :360/1.
36. ينظر ،المقتضب :330/4(التوسع في نصب اسم المكان)
37. شرح شذور الذهب للجوجري :438/2،همع الهوامع:114/2.
38. ينظر ،توضيح المقاصد :658/2،همع الهوامع :113/2.
39. المقتضب :337/4، 338.
40. ينظر ، الإيضاح العضدي :182، توضيح المقاصد :657/2.
41. ينظر ،شرح الكافية الشافية :683/2، شرح شذور الذهب :439/2.
42. التوطئة :211،توضيح المقاصد :657/2.
43. ينظر ، في النحو العربي نقد وتوجيه :225، 226.

44. شرح التصريح :431،ظ، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك :128/2، شرح قطر الندى :176، ارتشاف الضرب :1338، همع الهوامع 520.(نيابة الجار والمجرور...)
45. شرح الكافية الشافية :609/2، شرح التسهيل :128/2،شرح التصريح :429، ظ، المقدمة الجزولية :142 ، الجملة الاسمية :125.
46. شرح الكافية الشافية :609/2
47. شرح شذور الذهب للجوجري :339/1.
48. ينظر ، الخصائص :397/1،ارتشاف الضرب :1338، 1339، الجملة الاسمية :125، 126.
49. شرح التسهيل :128/2.
50. شرح التسهيل :128/2، همع الهوامع :521/1.
51. ينظر ، شرح التصريح :430.
52. ينظر ،المستوى اللغوي :141.
53. ينظر ،شرح التصريح :431، شرح قطر الندى :177.
54. ينظر ، الكتاب :250/2، اللمع :57،شرح التصريح :559/1.(سوى ..)
55. ينظر ، شرح التصريح :575/1.
56. ينظر ، الصاحبي :111، التبيين :419،مغني اللبيب: 162/1.
57. ينظر ، اللباب :309/1، التبيين :419،ارتشاف الضرب :1547.
58. ينظر ، التبيين :419، ارتشاف الضرب :1547، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين :450.
59. ينظر ، الجمل في النحو :61،حروف المعاني :10.
60. شرح الكافية :716/2، تسهيل الفوائد :107.
61. شرح شذور الذهب للجوجري :488/2.
62. شرح الكافية الشافية :716/2،شرح شذور الذهب للجوجري :488/2، 489.
63. ينظر ،شرح الكافية الشافية : 716/2 وما بعدها .
64. ينظر ، الخصائص :117/1.
65. ينظر ، الكتاب :349/2، 350، تسهيل الفوائد :106، الجنى الداني :565،مغني اللبيب :141/1، شرح التصريح :568. (دخول ما على حاشا)
66. ينظر ، الإيضاح العضدي :210 .
67. تسهيل الفوائد :106،ظ، الجنى الداني :565.
68. شرح شذور الذهب للجوجري : 491.
69. الجنى الداني :565.
70. شرح التسهيل :307/2،ظ، الجنى الداني :565.
71. ينظر ،شرح التصريح :568
72. مغني اللبيب :140/1.

73. ينظر ،شرح التسهيل :306/2.
74. ينظر ، الكتاب :186/2، 187، شرح الأشموني: /32-33.(نصب تابع المنادى)
75. شرح شذور الذهب للجوجري :821/2.
76. ينظر ، شرح التسهيل :402/3.
77. شرح الكافية الشافية :1315/3-1316.
78. ينظر ، الإنصاف :363/2، شرح التسهيل :296/3،الجوجري :763/2، حاشية الصبان :313/3.(جواز توكيد النكرة)
79. الإنصاف :369/2، شرح الكافية :1177/3.
80. التذييل والتكميل :193/12،حاشية الصبان :114/3،
81. شرح شذور الذهب للجوجري :764/2،حاشية الصبان :113/3.
82. شرح الكافية الشافية :1177/3،شرح عمدة الحافظ :563،
83. شرح شذور الذهب للجوجري :764/2.
84. ينظر ، الإنصاف :373/2،شرح المفصل :77/3،شرح الكافية :1246/3.(العطف على الضمير المجرور)
85. شرح شذور الذهب للجوجري :818/2.
86. ينظر ،شرح الكافية :1249/3.
87. أصول النحو :119/2، شرح الكافية :1250/3.
88. شرح الكافية :1250/3، الجوجري :819/2، شرح الأشموني :396/2.
89. ينظر ، تسهيل الفوائد :178.
90. الجوجري :818/2.
91. ينظر ،شرح الكافية :1253/3.
92. ينظر ، أصول النحو العربي :37.
93. ينظر ، شرح المفصل :76/1.(عود الضمير..)
94. شرح شذور الذهب : 169، الجوجري :287/1.
95. شرح المفصل :76/1،الخصائص :294/1،الجوجري :287.
96. الجوجري :287/1.
97. تسهيل الفوائد :79.
98. الجوجري :287/1.
99. الخصائص :294/1.
100. الخصائص :327/1.
101. الكتاب:386/2.(ابدال الضمير من الظاهر)
102. المقتضب :296/4.

103. ينظر ، شرح المفصل :70/3.
104. ينظر ، شرح التسهيل :333/3، شرح عمدة اللافظ :585.
105. ينظر ، الجوجري :795.
106. ينظر ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :368/3.
107. شرح الكافية للرضي :389/2، ظ، مجالس ثعلب :133/1.
108. شرح التصريح :413/2_414،ظ، شرح ابن الناظم :502، ظ،همع الهوامع :404/2(تعيين الجواب عند اجتماع الشرط والقسم)
109. معاني القرآن للفراء :67/1.
110. شرح التصريح :414/2، الجوجري:2/ 624.
111. معاني القران للفراء :67/1، خزانة الأدب :336/11.
112. ينظر ،شرح الجوجري :625/2 .
113. ينظر ،شرح الكافية :889/2.

رو افد البحث :

1. خير ما أبتدئ به القران الكريم
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ،تحقيق ، مطبعة ، مكان النشر ، رقم الطبعة ، تاريخ .
3. الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ،1996م.
4. أصول النحو العربي ، لمحمد خان ، مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012م.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ، تحقيق جودة مبروك محمد ، وراجعه رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الاولى ،بدون تاريخ .
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ،حققه وعلق عليه بركات يوسف هبود ، راجعه يوسف الشيخ ،دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ،2000م.
7. الإيضاح العضدي ،لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن الشاذلي ، الطبعة الأولى ، 1969م.
8. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري،تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي، بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى ،1989م.
9. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للعلامة ابن مالك ،حققه وقدم له محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،1997م.
10. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ألفه أبو حيان الأندلسي ، تحقيق الأستاذ الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2000م.

11. شرح التصريح على التوضيح ،للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت _لبنان ،الطبعة الأولى ،2000م.
12. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن ام قاسم المرادي ، تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ،الطبعة الأولى،2001م.
13. التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني ، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف احمد المطوع ، 1980م.
14. الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد ، دار الأمل - الأردن ، الطبعة الأولى ،1984م.
15. الجملة الاسمية، لعلي أبو المكارم ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ،2007م.
16. الجنى الداني في حروف المعاني ، لأبي القاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، بدون تاريخ .
17. حاشية الصبان ، للصبان ،تحقيق عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، بدون تاريخ .
18. حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي ،حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة _بيروت ، الطبعة الثانية ،1986 م.
19. الحماسة ذات الحواشي، لـ فضل الله الراوندي ، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث في النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ،1434هـ.
20. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للشيخ عبد القادر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي ، القاهرة ،الطبعة الرابعة ،1997م.
21. الخصائص ، لأبي الفتح بن جني ،لأبي الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، بدون تاريخ .
22. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان ابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ،1993م.
23. شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، للأشموني ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن احمد ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى ، 1998م.
24. شرح ألفية ابن الناظم ،لمحمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى ،2000م.
25. شرح التسهيل ، للعلامة ابن مالك ،تحقيق عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،1990م.
26. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ،بدون تاريخ .

27. شرح شذور الذهب للجوجري، لـ محمد عبد المنعم الجوجري ، تحقيق الدكتور نواف بن جزاء الحارثي ، الطبعة الأولى ،2004م.
28. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، للعلامة ابن مالك ،تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ،1977م.
29. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري،لابن هشام الأنصاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ،الطبعة الرابعة ،2004م.
30. شرح الكافية للرضي، للرضي الاستراباذي ، عمل يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قازيونس ، بنغازي ، بدون تاريخ .
31. شرح الكافية الشافية ،للعلامة ابن مالك ،حققه الدكتور عبد المنعم احمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، 1982م.
32. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ،تحقيق احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، الطبعة الاولى ،2008م.
33. شرح المفصل ،لابن يعيش الحلبي ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، بدون تاريخ .
34. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، للإمام العلامة احمد بن فارس ، علق عليه ووضع حواشيه احمد حسن ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، الطبعة الأولى ،1997م.
35. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على الفية ابن مالك ، لإبراهيم صالح الحندود، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ،2001م.
36. في النحو العربي نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية –بيروت ،1964م.
37. الكتاب ، لـ سيبويه ،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ،1988م.
38. اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ،تحقيق غازي مختار ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الإولى ،1995م.
39. اللمع في العربي ، لأبي فتح عثمان بن جني ، تحقيق الدكتور سميح بو مغلي، دار مجدلاوي للنشر _ عمان ،1988م.
40. مجالس ثعلب،لأبي العباس ثعلب ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، بدون تاريخ .
41. المستوى اللغوي للفصحى واللهجات ، لمحمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، بدون تاريخ .
42. معاني القران ، لأبي زكريا الفراء ، عالم الكتب بيروت ،الطبعة الثالثة ،1983م.
43. مغالطات لغوية، لـ مصطفى عادل ،مؤسسة الهنداوي ،2007م.
44. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ،1991م.

45. المفصل في صنعة الإعراب ، لـ جار الله الزمخشري ،تحقيق علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ،بيروت ، الطبعة الأولى ،1993م.
46. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ،دار الرشيد للنشر ، 1982م.
47. المقتضب ،لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ،1994م.
48. المقدمة الجزولية في النحو،لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه الدكتور حامد احمد والدكتور فتحي محمد احمد ، بدون تاريخ.
49. المقرب، لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ،1972م.
50. النحويون والقران، للدكتور خليل بنيان الحسون ، مكتبة الرسالة ، عمان –الاردن ، الطبعة الاولى ،2002م.
51. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، لبنان –بيروت ،1998م.

Ibn Mālik's Choices Diverging from the Basran School and Their Impact on Grammatical Guidance: An Analytical Study in Light of al-Jawjarī's Commentary on Shudhūr al-Dhahab

Assist Lect. Nour Al-Huda Abbas Ali

College of Arts - Al-Mustansiriyah University

hshsvsjzj@gmail.com

Keywords: Poetic License, Samāʿ, Ibn Mālik

Summary:

This study examined a number of grammatical issues cited by al-Jawjari in his commentary on Shudhur al-Dhahab and attributed to Ibn Malik, all united by a single underlying principle: the conflict between transmitted usage (al-sama') and analogical reasoning (al-qiyas), and the bearing of this conflict on the formulation of grammatical rulings. The study demonstrated that Ibn Malik was not merely a transmitter of opinions or an arbitrator between schools of thought, but rather the holder of a coherent linguistic vision in which he elevated transmitted and authenticated usage to the status of an independent authority that analogical reasoning alone cannot override. Among the study's findings is that Ibn Malik was acutely aware of the distinction between what is particular to poetry as a stylistic domain and what constitutes a genuine poetic license (al-darura), taking issue with the Basrans on this very point. He defined poetic license strictly as that which leaves the poet no alternative that is, what

compels him to deviate from the norm due to the constraints of meter or rhyme when no substitute is available. He therefore held that much of what the Basrans classified as poetic license neither bears scrutiny upon examination nor satisfies the definition they themselves laid down .